رقم الوثيقة: AMR 51/088/2005
يونيو/حزيران 2005

الولايات المتحدة الأمريكية : مـــن هـــــم معتـــــقلو غوانتـــــانـــامو؟ - استمارة حالة 9

المواطن الليبي/المقيم في المملكة المتحدة: عمر دغايس

الاسم الكامل: عمر دغايس
الجنسية: مواطن ليبي/مقيم في المملكة المتحدة
العمر: 35
الوضع العائلي: متزوج ولديه طفل في الثالثة من العمر
المهنة: محام

"إذا كان للتعذيب والإساءة من رائحة،
لن يكون باستطاعة أي من الجنود الأمريكيين
الجلوس إلى جانب شخص آخر"
عمر دغايس

خلفية

في مارس/آذار 1980، أصدرت منظمة العفو الدولية تحركاً عاجلاً من أجل زعيم نقابي ليبي ومعارض سياسي للعقيد معمر القذافي اعتقل من قبل الشرطة السرية الليبية، وأعدم بعد ثلاثة أيام. وجاء في التحرك العاجل أن للرجل خمسة أطفال. وأحد هؤلاء الأطفال هو عمر دغايس.

تمكن عمر دغايس وأسرته من الفرار من الاضطهاد في ليبيا، ومنحوا في نهاية الأمر حق اللجوء السياسي في المملكة المتحدة. ونشأ عمر دغايس في برايتون ودرس القانون في الجامعات البريطانية. وكمسلم قوي الإيمان كان عمر دغايس يزور السجناء لتقديم الدعم لهم. وكان جلّ طموح عمر دغايس أن يكون محامياً لحقوق الإنسان.
في 2001، قرر عمر دغايس السفر مع صديق للبحث عن عمل. وذهب إلى ماليزيا وباكستان، ومن ثم إلى أفغانستان، حيث تزوج وأنجب طفلاً.

وعندما بدأت الحرب في أفغانستان في أعقاب هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، فر عمر دغايس إلى باكستان مع زوجته وطفله. وكانا يخططان للعودة إلى المملكة المتحدة عندما جرى اعتقالهما في لاهور في أبريل/نيسان 2002، مقابل مكافأة قيمتها 5,000 دولار أمريكي، بحسب ما ذُكر.

قبض على عمر دغايس باعتباره "محارب عدو" ونقل في نهاية الأمر إلى خليج غوانتانامو عبر أفغانستان. وفيما بينها، تواطأت أربع دول مع بعضها البعض في اعتقاله، وفي إساءة معاملته وتعذيبه المزعومين، وفي حرمانه من العدالة على مدار ثلاث سنوات.

مزاعم التعذيب

"تعرضت للضرب بصورة منتظمة كل ليلة لثلاثة أيام. وفي كل مرة، وعندما كنت أوشك على الغياب عن الوعي، كانوا يلقونني في الزنزانة في انتظار المزيد".

عمر دغايس

في باكستان، أخضع عمر دغايس، بحسب زعمه، للتعذيب في الحجز. وأبلغ بأنه محتجز في باكستان لحساب الولايات المتحدة الأمريكية. ويقول عمر دغايس إنه في باكستان:

- أخضع لـــ "الضرب المنظم"؛
- أجبر على أوضاع تسبب الإحساس بالضيق والألم الشديدين
- وضع في غرفة رديئة الإضاءة مليئة بالصناديق الزجاجية التي كانت تحتوي
- "أفاع كبيرة للغاية"، وهدد بأن يترك
- مع الأفاعي بعد إخراجها من صناديقها؛
- وغُمر رأسه تحت الماء بالقوة حتى اعتقد أنه غارق.

وفي أفغانستان، شبَّه عمر دغايس السجن الذي تديره الولايات المتحدة في قاعدة باغرام الجوية بـــ "معسكرات النازيين التي شاهدها في الأفلام". وعندما سأله محاميه عن الضرب في قاعدة باغرام، أجاب عمر دغايس: "بالتأكيد الضرب والتعذيب يعتبران أمراً طبيعياً [هناك]". وقال عمر إنه أخضع لما يلي:

- التجريد القسري من الملابس؛
- الحرمان من الطعام؛
- الحشر في صندوق فيه القليل من الهواء لفترات طويلة؛
- التكبيل والشبح بالجنازير إلى الحائط والتعليق من المعصمين.
- ويقول عمر دغايس إن "الحراس كانوا يحقنون النفط والبنـــزين في شرج السجناء. ما كان يسبب إحساسا فظيعاً بالحرق".

وفي خليج غوانتانامو، الذي نقل عمر دغايس إليه في سبتمبر/أيلول 2002، استُهدف على نحو خاص بسوء المعاملة، بحسب ما ذكر، بسبب كونه قد تلقى تدريباً قانونياً ولكشفه عن الإساءات لمحاميه. وشملت الانتهاكات

المزعومة ما يلي:

- تعرض مع محتجزين آخرين للاعتداء الجنسي أثناء تفتيشهم عراة، وعندما اعترض على الحراس، قاموا برشه على نحو متكرر برذاذ الفلفل في عينيه ووجهه، وغرس أحد الحراس أصبعه في إحدى عيني عمر، ما أصاب تلك العين بالعمى؛
- سُلط تيار قوي من الماء المضغوط داخل أنفه حتى شعر بأنه على وشك الاختناق؛
- احتجز في الحبس الانفرادي لمدة تزيد على ثمانية أشهر؛
- في 9 و11 سبتمبر/أيلول 2004، استُجوب من قبل عملاء للاستخبارات الليبية هددوه بممارسة العنف ضده وبالموت. وإلى جانب ذلك، ورد أن عملاء الاستخبارات البريطانيين استجوبوا عمر دغايس سبع مرات أثناء وجوده في باغرام وغوانتانامو.

العـــائلة

"[الرسائل] تخضع للرقابة المشددة – وليس فيها سوى أشياء من قبيل "كيف حالكم؟" و"أنا بخير"

طاهر دغايس، شقيق عمر دغايس

وجدت عائلة عمر دغايس أن من الصعب التعامل مع أسره الطويل غير المحدود بأجل، ومع مزاعم التعذيب الموجعة. فخلال القسط الأكبر من السنوات الثلاث، اقتصرت اتصالاتهم مع عمر دغايس على الرسائل التي تخضع لرقابة مشددة والتي كانت تصلهم عن طريق الصليب الأحمر. فزوجة عمر دغايس تعيش حالة دائمة من الاكتئاب، بينما لم ير عمر دغايس ابنه، البالغ من العمر ثلاث سنوات، منذ كان في شهره الثاني.

وعائلة عمر دغايس على قناعة بأن قضيته تتعلق بخطأ في تحديد الهوية. حيث ظهر اسم عمر دغايس على قائمة مكتب التحقيقات الفدرالي لأكثر المطلوبين خطورة، والصورة المرفقة مأخوذة من شريط فيديو لجماعة انفصالية شيشانية تقوم بالتدريب. وطبقاً للعائلة، فإنه لا شبه بين الشخص الموجود في شريط الفيديو وبين عمر دغايس، وهذا رأي يؤكده خبراء التعرف على الوجوه.

الشؤون القانونية

في يونيو/حزيران 2004، قضت المحكمة العليا للولايات المتحدة، في قضية *رسول ضد بوش*، بأن المحاكم الاتحادية تتمتع بالولاية القضائية اللازمة لسماع مناشدات إحضار للمحكمة مقدمة من مواطنين أجانب معتقلين في خليج غوانتانامو. ومع ذلك، لم تجر أي مراجعة قضائية لتحديد مدى قانونية احتجاز أي شخص من المحتجزين هناك حتى الآن. وعوضاً عن ذلك، أنشأت الإدارة "محاكم خاصة بمراجعة أوضاع المحاربين" لتقرير ما إذا كان كل معتقل من المعتقلين "محارباً عدواً". وفي إطار هذه العملية، ليس للمعتقل حق في الاطلاع على الأدلة السرية المستخدمة ضده، أو في الاتصال بمستشار قانوني. بينما سُمح لهذه المحاكم الخاصة بالاستناد إلى أدلة انتزعت تحت التعذيب أو المعاملة السيئة.

وأُخطر عمر دغايس أن واحدة من هذه الهيئات الخاصة قد وجدت أنه "محارب عدو"، وأنه "يجوز للولايات المتحدة مواصلة احتجازك".

وإثر قرار يونيو/حزيران 2004، تقدم محامو معتقلي غوانتانامو بالتماسات جلب إلى محكمة مقاطعة نيويورك في واشنطون دي سي. وحكم القاضي ريتشارد ليون، وهو أول قاض في محكمة مقاطعة دي سي يقوم بتأويل القرار الصادر في قضية *رسول ضد بوش*، في صالح السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة في أوقات الحرب، قائلاً إن معتقلي غوانتانامو لا يملكون الحق في الاعتراض على قانونية احتجازهم.

وبعد أسبوعين من ذلك، أدلت القاضي الاتحادي للمقاطعة جويس هينس غرين برأي مخالف. حيث رفضت حجة الحكومة بأن المعتقلين لا يتمتعون بحقوق أساسية، وقالت إن للمعتقلين حقاً دستورياً في إن لا يجردوا من حريتهم من دون المرور بالإجراءات القانونية الواجبة. وتسعى الحكومة إلى حسم هذا الاختلاف في رأيي القاضيين في صالحها عن طريق محكمة أعلى، هي محكمة استئناف الولايات المتحدة لمقاطعة دائرة كولومبيا. وفي هذه الأثناء، يستمر جحيم التيه القانوني الذي يعيش فيه المعتقلون، حيث لم ينظر في قانونية احتجاز أي منهم من جانب هيئة قضائية حتى الآن.

ومهما كان قرار محكمة الاستئناف، فإن من المرجح أن ترفع القضية إلى محكمة الولايات المتحدة العليا للنظر فيها مجدداً. وهذا يعني إبقاء المعتقلين في حالة التيه القانوني، وعدم قيام المحاكم بمراجعةِ قانونية احتجازهم.

الجنسية

"نخشى إعادته إلى ليبيا أكثر من أي شيء آخر".

طاهر دغايس، شقيق عمر دغايس

يزيد وضع الجنسية الخاص بعمر دغايس من سوء حالته. فقد ظل في وضع اللجوء إلى المملكة المتحدة منذ 1987، وجميع أفراد أسرته مواطنون بريطانيون. وقد تقدم عمر دغايس بطلب للحصول على الجنسية، إلا أنه تخلَّف عن مقابلة أثناء وجوده في الخارج. وقد حاججت المملكة المتحدة بأنها لا تستطيع التدخل بمقتضى القانون الدولي إلا لصالح مواطنين بريطانيين. ولا يزال عمر دغايس يحمل جواز سفر ليبي، ما يعني أن أمر القيام بعمليات تمثيل دبلوماسية لصالحه رهن بالحكومة الليبية، أي الحكومة نفسها التي أعدمت أباه وهددت عمر دغايس بالتعذيب.

ويثير هذا بواعث قلق من أن تُقدِم سلطات الولايات المتحدة، إذا ما أفرج عن عمر دغايس من خليج غوانتانامو، على إرساله إلى ليبيا، حيث سيتعرض لخطر المزيد من التعذيب. وبحسب ما زُعم، قال له أحد المحققين الليبيين الذين استجوبوه في خليج غوانتانامو: "ستقدم للمحاكمة في ليبيا. هنا لا استطيع أن أفعل شيئاً، ولكن إذا لقيتك [لاحقاً]، فسوف أقتلك".

بادروا بالتحرك من أجل

عمـــر دغايس

اكتبوا إلى سلطات الولايات المتحدة:

- للتأكيد على أنه يجب تقديم عمر غدايس وجميع المعتقلين الآخرين لمحاكمات كاملة ونزيهة، أو إطلاق سراحهم؛
- للدعوة إلى إجراء تحقيق واف ونزيه في مزاعم تعذيب عمر دغايس وإساءة معاملته أثناء وجوده في حجز الولايات المتحدة، وتقديم جميع من تتبين مسؤوليتهم عن ذلك إلى العدالة؛
- لتذكير حكومة الولايات المتحدة بأنه لا يجوز لها إعادة أي شخص بالقوة إلى دولة يمكن أن يتعرض فيها للتعذيب أو لسوء المعاملة؛
- لدعوة حكومة الولايات المتحدة إلى إنشاء لجنة تقص للتحقيق في جميع جوانب سياسات وممارسات الولايات المتحدة المتعلقة بالاعتقال في إطار "الحرب على الإرهاب".

اكتبوا إلى سلطات المملكة المتحدة:

- لدعوتها إلى القيام بمداخلات دبلوماسية في صالح عمر دغايس بصفته مقيماً في بريطانيا يتمتع بوضع اللجوء، وضمان إبقاء عائلته على اطلاع تام بوضعه القانوني ورفاهه؛
- لطلب تأكيدات بأن مزاعم التعذيب وإساءة المعاملة في حجز الولايات المتحدة قد أثيرت مع سلطات الولايات المتحدة؛
- لدعوتها إلى التأكد من عدم تسفير عمر دغايس إلى بلد يمكن أن يواجه فيه مزيداً من التعذيب والمعاملة السيئة؛
- لطلب تأكيدات بأنه يمكن أن يُعاد إلى المملكة المتحدة، وبأنه سيطلق سراحه أو توجه إليه تهمة بجريمة جنائية معترف بها ويقدم لمحاكمة كاملة وعادلة، وبأنه لن يجري استخدام أية أدلة تم الحصول عليها تحت التعذيب ضده.

اكتبوا إلى:

Alberto Gonzales
Attorney General
US Department of Justice
950 Pennsylvania Avenue, NW
Washington, DC 20530-0001, USA
فاكس: 6777 307 202 1+

بريد إلكتروني: AskDOJ@usdoj.gov

RT Hon Jack Straw MP
Secretary of State for Foreign Affairs
Foreign and Commonwealth Office
King Charles Street
London, SW1A 2AH
United Kingdom

وإذا ما قمتم بأي تحرك إضافي بشأن هذه القضية، يرجى الاتصال بمكتبكم الوطني لمنظمة العفو

Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House
1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK
www.amnesty.org